فتصور والاتصديق بناء على عدم التقييد
بالمعاني فان المعاني ما ليست من الاعيان
المحسوسة بالحس الظاهر فخرج الاحساسات
لكن يرد عليهم انهم صرحوا بان الجزئيات
العينية تدرك على ما كادراك زيد قبل رويته
واحساسا كادراكه عند الرؤية ومقتضى
التوقيف ان لا تعلم تلك الجزئيات وغاية ما
يتكلف ان يقال مثل زيد اذا اخذ على وجه
جزئي فعين وعلى وجه كلي فغني ولا يدرك
قبل الرؤية الا على وجه كلي هذا والامر
في ادراكه بعد الغيبة عن الحواس مشكل
بنا على انها لا تقابض لما اي لتميزها
الذي هو الصورة فلا يرد عليه ان التصور
غير التميز والمعتبر في العلم عدم احتمال
نقيض التميز فلا يصح البناء المذكور وى
ها هنا قيل المراد بالنقيض نقيض الصفة
وقد يجاب بان عدم نقيض التميز فرع
عدم نقيض التصور فحيث يصح البنا لكن
لا يخفى ان دعوى الفرعية مما لا تثبت
له ان قلت كل متصور لا يحتمل غير
صورته الحاصلة فلو سلم ان للتصور نقيضا
فتعلقه لا يحتمل نقيضه فلا معنى للبنا
على عدم النقيض قلت
هذا انما هو في المتصور بالكنه لا في
المتصور بالوجه فانه لو فرض ان
اللاضاحك بالفعل نقيض الضاحك
بالفعل فلا شك ان الانسان المتصور
باحدهما يحتمل ان يتصور بالاخر على ان
بنائي على شيء في الواقع لا ينافي
وجود مبني آخر له في التقدير
على ما زعموا فيه تضعيف قولهم
لانه يبطل كثيرا من قواعد المنطق
مثل قولهم نقيضا المتساويين
متساويان وعكس النقيض اخذ
نقيض الموضوع محمولا وبالعكس
والتحقيق انه ان فسر النقيضان
بالمتمانعين لذاتهما لا يكون للتصور
نقيض اذ لا تمانع بين التصورات
بدون اعتبار النسبة وان فسرا
بالمتنافيين لذاتهما كان له نقيض

Copyright © King Saud University